المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3 /1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

فرص مشاركة بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في تجارة السلع الوسيطة ضمن سلاسل القيمة العالمية لتعزيز التكامل التجاري الاقليمي

Opportunities for the countries of the Middle East and North Africa to participate in trade in intermediate commodities within global value chains to enhance regional trade integration

ريم شاكر كتاب حمد/الباحث أ.د. هناء عبد الغفار السامرائي/المشرف
Reem Shaker Ketab Hamad Dr . Hanaa Abdelghafar
rymalkhaldy528@gmail.com hana_hammodisamarai@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التكامل التجاري الاقليمي ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الاقتصاد الدولي ، سلاسل القيمة العالمية ، السلع الوسيطة .
Key words: regional trade integration, the Middle East and North Africa, the international economy, chains Global value, intermediate goods.

المستخلص

من المتغيرات التي شهدها العالم تزايد التوجه نحو التكامل التجاري الاقليمي بين الاقتصادات الساعية نحو النهوض والتقدم في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لتعزيز قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي. في ظل جائحة كورونا واجهت سلاسل القيمة العالمية ضغوطا في جميع انحاء العالم، حيث تعطلت السلاسل الطويلة بسبب الإجراءات المصاحبة للجائحة وازدادت الخسائر مما دفعها الى اعادة النظر في الاستراتيجية المستخدمة والدول المشاركة، لقد أتاحت الجائحة فرص للدول للنفاذ في الساحة الدولية من خلال المشاركة في روابط سلاسل القيمة العالمية القصيرة للنهوض بتجارتها الاقليمية.

ان أهم سبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تكون من خلال أربعة روابط، اهمها المشاركة في تجارة السلع الوسيطة، عبر جذب الاستمارات الاجنبية المباشرة. من جانب اخر تم التأكيد على ضرورة توافر سياسات لدعم وتعزيز هذه المشاركة وتعد محددات جوهرية لدرجة أمكانية مشاركة البلد المعني في سلاسل القيمة العالمية وهي السياسات المؤثرة في كل من الرسوم الكمركية وكفاءة الجمارك فضلا عن سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر، ومدى جودة الخدمات اللوجستية واخيرا محدد الاستقرار السياسي، لذلك سنتناول التجارة الدولية لمعرفة اهم الشركاء على المستوى الاقليمي والعالمي لمعرفة البلدان التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية من الشركاء التجاريين لبلدان المنطقة.

تتأثر قدرة الشركات والبلدان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الى حد كبير بإمكانياتها المتوفرة لديها، و الفرص التي يجب استغلالها جيدا، فبلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتمتع بالإمكانيات التي توفر لها فرصة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كالموقع اللوجستي المميز لكافة الممرات العالمية سواء من ناحية النقل واللوجستيات، وكذلك الامر بالنسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يمارس دوره في تعزيز الامكانيات السابقة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

Abstract:

Among the changes witnessed by the world is the increasing trend towards regional trade integration between economies seeking advancement and progress in both developed and developing countries to enhance their ability to compete in the global economy. In light of the Corona pandemic, global value chains faced pressures all over the world, as long chains were disrupted due to the measures accompanying the pandemic and losses increased, which prompted them to reconsider the strategy used and the participating countries. The pandemic provided opportunities for countries to enter the international arena by participating in chain links. Short global value to advance its regional trade.

The most important ways to participate in global value chains are through four links, the most important of which is participation in the trade in intermediate goods, by attracting direct foreign investments. On the other hand, it was stressed the need for policies to support and enhance this participation, which are essential determinants of the degree of the country's participation in global value chains, which are the policies that affect customs duties and customs efficiency, as well as foreign direct investment policies, the quality of logistics services, and finally the determinant of political stability. Therefore, we will discuss international trade to know the most important partners at the regional and global levels and to know the countries that participate in the global value chains of the trading partners of the countries of the region.

The ability of companies and countries to participate in global value chains is greatly affected by the capabilities available to them, and the opportunities that must be well exploited. Transport and logistics, as well as attracting foreign direct investment, which play its role in enhancing the previous capabilities.

المقدمة

تمتلك منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مكانة واهمية اقتصادية وجيوسياسية، اذ تعد من المناطق المهمة وبالأخص عند البلدان المتطلعة للصدارة على النظام الدولي. وفقا للأهمية التي تمتلكها هذه المنطقة اصبحت محط اهتمام الباحثين والعلماء من خلال دراسة اهمية هذه المنطقة وموقعها لما تتمتع به من خصائص ومميزات سواء كانت بفعل موقعها الجغرافي الذي يربط ثلاث قارات (اسيا، اوروبا، افريقيا) فضلا عن ما تمتلكه من موارد طبيعية وانها محاطة بالبحار والممرات المائية التي عن طريقها تمر اغلب طرق التجارة العالمية، و هذه المنطقة تتميز بخصوصية عن باقي بلدان العالم بمنظور القوى الاقليمية والدولية.

وعلى الرغم من الاثار السلبية للجائحة التي طالت جميع بلدان العالم، ومن هذه التأثيرات تأثيرها على سلاسل القيمة العالمية التي عملت على تغيير استراتيجيتها، الا انها اتاحت لبلدان المنطقة للمشاركة فيها من خلال استغلال الامكانيات المتوفرة لدى بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، خاصة بعد جائحة كورونا وتأثيراتها على بلدان المنطقة، ففي ظل جائحة كورونا واجهت سلاسل القيمة العالمية ضغوطا في

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

جميع انحاء العالم، حيث تعطلت بسبب الإجراءات المصاحبة للجائحة وازدادت الخسائر مما دفعها الى اعادة النظر في الاستراتيجية المستخدمة و البلدان المشاركة عن طريق السلع الوسيطة هو اجراء مهم للخروج من الازمة التي تركتها الجائحة.

مشكلة البحث: ظلت بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا تواجه ضغوطات كبيرة من أجل النهوض باقتصاداتها نحو التقدم وتنميتها وذلك طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، فانتهجت تجارب تنموية انتهجتها الدول الغربية إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها. وجدت بلدان المنطقة نفسها في العصر الحديث أمام تحديات مختلفة أهمها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تقوده البلدان المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من تجارب ومحاولات التحرير التجاري، الا انها ما زالت تتسم بفقر التجارة البينية بينها ويعزى ذلك الى تشابه هياكلها السلعية. وبما ان هناك بلدان نامية تمكنت من توسيع تجارتها الاقليمية على الرغم من تشابه التركيبة السلعية، وذلك عن طريق مشاركتها في سلاسل القيمة الاقليمية والعالمية، ومن هنا يثار التساؤل البحثي حول سبل استغلال الفرص والامكانيات التي اتيحت لبلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتكثيف الجهود اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجه مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية .

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في تناول موضوع تحديد الملامح الجديدة لسلاسل القيمة العالمية بعد الجائحة. وتحليل الامكانيات الجيوستراتيجية – الاقتصادية والاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا و ما اتاحته لها جائحة كورونا بالنفاذ في الساحة الدولية من خلال المشاركة في روابط سلاسل القيمة العالمية للنهوض بتجارتها الاقليمية، فضلا عن تأشير السياسات لصناع القرار ، وذلك ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسياسات تعريفة جمركية ومنافذ جمارك وسياسات جذب استثمار اجنبي ملائمة لأنها محدداً مهماً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

هدف البحث:

1 - التعرف على مصطلحات الدراسة وتوصيف المنطقة جغرافيا واقتصاديا.

2- التعرف على سمات المنطقة الاقتصادية دراسة واقع التجارة البينية والدولية والاستثمار وتحديد الشركاء التجاريين.

3- تحليل الفرص والامكانيات المتاحة لبلدان المنطقة لتسهم في سلاسل القيمة العالمية من خلال تجارة السلع الوسيطة، مع تسليط الضوء على اهم التحديات التي تعترض طريقها.

فرضية البحث: اعتمدت الدراسة فرضية مفادها (تتوافر فرصا عديدة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بعد جائحة كورونا عبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشرط توافر السياسات الساندة للتغلب على التحديات).

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي للجانب العملي وفقا لما متوفر من بيانات من اجل الوصول الى نتائج تدعم الفرضية وعلى هذا الاساس اعتمدت الدراسة عدّة مناهج، فكان هناك (المنهج التاريخي، الوصفي والمنهج الاستقرائي) عند دراسة الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الاوسط وشمال افريقيا، والمصطلحات القريبة له، واستخدام (منهج التحليل الاستنباطي) لتحليل اثار الجائحة على التجارة بصورة عامة وتأثيرها على سلاسل القيمة العالمية بصورة خاصة لبلدان المنطقة، ثم بيان الفرص التي توفرها امكانيات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للنهوض بتجارتها عن طريق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال السلع الوسيطة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3 /1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

الحدود المكانية : اتخذت الدراسة من بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بعدا مكانيا لها.

الحدود الزمانية : غطت الدراسة المدة الزمنية (2017 - 2021) لأغراض التحليل للسنوات ما قبل وبعد جائحة كورونا، مع التغطية لبعد تاريخي زمني عند الضرورة.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي و التنظيري [الشرق الاوسط وشمال افريقيا و سلاسل القيمة العالمية] / المطلب الاول : توصيف الشرق الاوسط وشمال افريقيا

اولا : التوصيف الجغرافي: الشرق الاوسط منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب اسيا ومصر، وهذا المصطلح يعبر عن تقسيم سياسي يشمل الدول العربية، اضافة الى ايران، تطل منطقة الشرق الاوسط على الخليج العربي وبحر العرب والبحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط، وهي تضم اهم المضائق الدولية من مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس. اما منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا محل الدراسة الحالية فيطلق عليها اختصارا دول المينا وتضم دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا البالغ عددها (23) دولة تتوزع بين قارتي اسيا وافريقيا، والمتمثلة بالدول الاتية (مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، السودان، البحرين، الكويت، ليبيا، المغرب، عمان، السعودية، الجزائر، الصومال، جزر القمر، قطر، الامارات، تونس، جيبوتي، اليمن، موريتانيا، ايران).

تعد المقومات الطبيعية هي احدى المكونات الرئيسية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حيث يحدها من الجهة الشمالية الشرقية بحر قزوين، ومن الشمال الغربي البحر الابيض المتوسط، ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الجنوب الشرقي مضيق هرمز والخليج العربي، ويحدها من الغرب البحر الاحمر (علي حسني خربوطلي ، 1960 ص 85).

من حيث الاهمية التجارية للموقع الجغرافي لبلدان المنطقة فأنها تسيطر على اهم الممرات البحرية العالمية منها قناة السويس التي تتحكم بطريق الملاحة الدولي من اوروبا وامريكا الشمالية الى المحيط الهندي، وكذلك مضيق هرمز الذي يتحكم بطرق الملاحة بين اغنى منطقة انتاج بترولي وبين اسواقه عبر البحار. بالإضافة الى صلاحية اجواء هذه المنطقة للملاحة والطيران طوال فترة السنة، أن كبر مساحة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا جعل أغلب بلدانها تحتوي على مصادر الطاقة المختلفة، وما لا يمكن اغفاله ان سكان المنطقة يمثلون قوة بشرية كبيرة (محمد رياض، 1974 ، ص 16)

ثانيا: التوصيف الجيو [اقتصادي – سياسي] ان اي دولة ذات موارد او قوة اقتصادية تكون لها مكانة دولية، فالعالم يعطي اهتماما ملحوظا للدور الاقتصادي، وان احد اهم مكامن القوة الاقتصادية هو الموقع الجيوبوليتيكي مضافا الى مواردها الطبيعية وقاعدتها الصناعية والزراعية، فالاقتصاد هو المحرك الرئيس لجميع مفاصل الحياة الدولية، و ربما حتى السياسية (مروان سالم علي، 2010، ص13) ان مصطلح الجيواقتصادي ينحدر من معنيين الاول يقصد به (الارض) اي المساحة التي تشغلها المنطقة، و الثاني يقصد به (علم الاقتصاد) وما يرتبط به من نشاطات الانتاج و الاستهلاك و التوزيع وغيرها مما يتصل به(محمد رياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 37) يعد ادوارد لوتواك اول من اهتم بظهور المصطلح من خلال مقولته الشهيرة (التحول من الجيوسياسية الى الجيو اقتصادية)، حيث بين ان الهدف المركزي من الجيو اقتصادية هو تمكن الدولة من الحصول على مراكز متقدمة ضمن الاقتصاد العالمي. أن أهم ما يميز

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ناحية:

الاهمية الجيو اقتصادية: مع ظهور التوجه العالمي نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق من خلال الانفتاح على الخارج وظهور كتل تجارية مع تطور المنافسة بين هذه الكتل، وهذه الكتل ادت الى إعادة توزيع عناصر القوة بين اطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافية السياسية لهذه البلدان إذ أصبحت الاولوية السياسية والعسكرية اولوية ثانوية مقارنة بالأولوية الاقتصادية، حيث اصبحت مصادر القوة الجيوسياسية اليوم اقتصادية سياسية اكثر من كونها عسكرية (مصطفى بخوش 2012 ، ص5)

1- ونظرا لما تمتلكه المنطقة جغرافيا واقتصاديا والعديد من المبادرات في مجال التكتل الاقتصادي فان اهميتها الجيو اقتصادية في تسارع متزايد يعزز علاقاتها الاقتصادية الدولية.

الاهمية الجيوسياسية: بسبب اهمية المنطقة الاستراتيجية اصبحت في صلب رؤى ومصالح القوة الاقتصادية والسياسية عالميا، اذ شهدت بسبب مميزاتها صراعات كبيرة نتيجة السياسة التي تتبعها الدول الكبرى، إن المنطقة هي بؤرة للتوتر الدائم لما لها من اهمية استراتيجية لكل اللاعبين الدوليين ومن ابرزهم الولايات المتحدة والصين (عبد علي كاظم المعموري، 2018 ، ص 142)

المطلب الثاني : تعريف ومبررات ومراحل التكامل التجاري الإقليمي

اولا : تعريف التكامل التجاري الإقليمي: كلمة (تكامل) من الناحية اللغوية تعني كمل الشيء، اي: تمت اجزاؤه، وجاء في القران الكريم (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) (سورة المائدة، الآية 3) ومعنى ان الشى تكامل: اي أتمه وجمله (سامي عفيفي حاتم، 1994، ص 222) من الناحية الاقتصادية، ان مجرد وجود علاقات تجارية بين البلدان يمكن ان يكون علامة من علامات التكامل الاقتصادي، ولكن المصطلح يعبر عن الترتيبات التي بموجبها يتم ازالة الحواجز التجارية كالتعريفة الجمركية فيما بين الاقتصاديات المتكاملة. عرف بيلا بلاسا التكامل الاقتصادي بأنه "عملية و حالة، تتضمن العملية التدابير التي يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى دول مختلفة، اما كونه حالة تجارية فيعني ازالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات المشتركة (Balsa.1969,p.3) اما التكامل في مفهومه الحديث هو إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الاطراف المساهمة لتعزيز تنميتها إقليميا ومحليا وبلوغ درجة من الاندماج تصل في صورتها المثلى الى الوحدة الاقتصادية (اكرام عبد الحميد، 2002 ، ص 22) واستنادا الى ما ورد في هذا التعريف ترى الباحثة انه يفسر التوجهات العالمية المعاصرة نحو عقد اتفاقات التكامل التجاري الاقليمية على اساس المصالح الاقتصادية وليس على اساس مبدأ التقارب الجغرافي. توجهت البلدان للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و يعد مصطلح الاقليمية (خاصة في التجارة) امرا مرتبطا بمفهوم العالمية، حيث ظهرت العديد من التكتلات الاقليمية في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لتحقيق اهداف معينة (ابراهيم احمد شلبي، 1984، ص 520) فالتكامل التجاري الاقليمي هو إقامة تكتل بين بلدان متعددة على شكل اتفاقيات تجارة حرة او اتحاد جمركي، وأن اشكال التكتلات الإقليمية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

تؤسس عادة على اساس الجوار الجغرافي، ففي هذه الحالة يكون مضمون التكامل التجاري الاقليمي مكاني جغرافي، اي هو اتفاق بين دول متجاورة يضمها إقليم واحد، فضلا عن توافر شروط اخرى غير التقارب الجغرافي، وتتمثل بالروابط القومية، والتاريخية و الثقافية والاقتصادية بين دول الاقليم الواحد، ومن الامثلة تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و اتحاد المغرب العربي يضم دول متجاورة جغرافيا بالفعل، بلدان تكتل (النافتا) تتسم بالجوار الجغرافي، وفي افريقيا تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقليمية منها السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا). من جانب اخر لم يعد التقارب الجغرافي الاساس الوحيد لإبرام اي اتفاق تجاري اقليمي، فقد يتم لتوفر روابط سياسية، فالبعد السياسي له وزن هام لقيام التكتلات التجارية الاقليمية كوسيلة لدعم الاستقلال السياسي وزيادة القوة التفاوضية ودعم المركز التنافسي للدول المعنية. وما يؤكد ما تم ذكره، ان دول مجلس التعاون الخليجي لا تضم العراق واليمن على الرغم من كونها دول خليجية مجاورة، على عكسها تماما تكتل آسيان. فضلا عما تقدم فان مصطلح التكامل الاقليمي اخذ يعتمد على المصالح الاقتصادية المشتركة التي تعد اكثر المعايير تأسيسا للتكتلات الاقليمية في عصرنا الراهن، حيث تفضل الدول قيام تكتلات تجارية إقليمية نتيجة الرغبة القوية لهذه البلدان لدعم التصنيع (حسين عمر، 1998 ، ص 14) وهناك إشارة إيجابية من حقيقة أن المشاريع الجارية ضمن التكتلات الاقتصادية تعطي الأولوية لخلق فرص العمل وتحسين الهياكل الإنتاجية، وهذه هي الخطوة الأولى للوصول إلى الاستقرار السياسي الداخلي، والذي يعد بدوره شرطًا أساسيًا لتعزيز التكامل التجاري الإقليمي قد يترافق تحسين الأنشطة الإنتاجية كذلك مع السعي الأكثر منهجية للتكامل التجاري، من أجل تحسين التجارة البينية ودعم التكامل التجاري الإقليمي ، وعلى المدى الطويل يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج كذلك إلى إضعاف آليات الاعتماد على الريع (International ace Institute, March , pp. 9 – 10) على سبيل المثال، وقعت دول امريكا الشمالية على (النافتا) في عام 1992، وبعدها وقعت الولايات المتحدة و المكسيك وكندا اتفاقية التجارة الحرة الجديدة لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية القديمة (نافتا) في 2019 . كما تم الاتفاق مؤخرا في عام 2020، بعد ثمان سنوات من المفاوضات، على تشكيل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم " اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة " بين (15) دولة من منطقة اسيا والمحيط الهادي لتمثل اكبر تكتل تجاري يغطي تقريبا ثلث سكان العالم ونحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي العالمي وهذا بمثابة تحول كبير نحو عالم اقتصادي تقوده التكتلات الاقتصادية الكبرى، وشملت كل من الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. من جانب اخر قيام دول القارة الافريقية في يناير عام 2021 بالتوقيع على منطقة تجارة حرة قارية، بعد تأجيل دام عدة اشهر خلال تفشي جائحة كورونا، وتسعى هذه الدول من خلال هذا المنطقة الى اقامة تكتل اقتصادي حجمه (3.4) تريليون دولار، ويجمع اكثر من (1.3) مليار شخصاً، وانها ستعزز التجارة بين دول القارة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

ثانيا، مبررات التكامل التجاري الاقليمي: ان اي شكل من اشكال التكامل له مبرراته للوصول الى اهدافه التي يبتغيها، ومن اهم تلك المبررات (موردخاي كريانين، 2010 ، ص176)

1- القضاء على ظاهرة الاحتكار من خلال تحسين معدلات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، وتشجيع الاستثمار الوطني الخاص، بالفضل عن الاستثمار الاجنبي المباشر.

2- العديد من الدول ليس لديها الحاجة للانضمام الى تكتل معين، لكن الاحداث المختلفة تجعل هذه الدول تنظم لهذه التكتلات من اجل حماية اقتصاداتها من الحروب التجارية، والبلدان النامية تطمح بان تكون عضوا في اكثر من تكتل اقليمي، لأنها تعرف ان مثل هذه الحروب التجارية هي الخاسر الاكبر فيها.

3- دول الاعضاء اتباع سياسات اقتصادية تعمل جنبا الى جنب مع تحقيق التنمية في هذه البلدان، وخاصة الاستثمار في مشروعات التنمية الاقليمية التي تدعم الى تراكم راس المال الاجتماعي.

4- توقع الحوافز الدافعة لمنافع التوسع التجاري والانتفاع من اسواق اقليمية اكثر اتساعا تسهم في زيادة الانتاجية، وبالتالي تعزيز موقفها التنافسي.

5- تراجع معدلات تحرير التجارة العالمية والاعتقاد من قبل بعض الدول على انها لم تحقق منافع من منظمة التجارة العالمية بالفضل عن رغبة الدول في تعزيز موقفها التفاوضي في منظمة التجارة العالمية.

6- رغبة الدول النامية في تقليل تبعيتها لأسواق الدول الصناعية والرد على تكوين بعض التكتلات التجارية الاخرى.

7- ما يفسر تنامي هذه التكتلات انها تعد كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة التي جاءت بها جائحة كورونا على الصعيد الدولي، حيث تهدف الى تحقيق غايات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ثالثا، مراحل التكامل التجاري والاقتصادي: وفقا لنظريات التكامل ظهرت محاولات عديدة لتوضيح اشكال التكامل الاقتصادي او مراحله، فحسب ما جاء به ترتيب بيلا بلاسا كالاتي: (منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، التكامل الاقتصادي التام)، ويرى البعض الاخر بانه يحتوي اربع مستويات كالاتي: (منطقة تجارة حرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية)، في حين ان هناك مستويات للتكامل الاقتصادي تأخذ اشكالا مختلفة تشمل، المرحلة الاولى هي التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، المرحلة الثانية ويشمل اسواق عناصر الانتاج ليقود الى تكوين السوق المشتركة، حتى يصل الى تكامل السياسات الاقتصادية الذي يتجاوز الاسواق وصولا الى اتحاد اقتصادي، والارجح معاملة الاشكال كمراحل تنتهي الى الوحدة الاقتصادية (اكرام عبد الحميد ، ص 63 – 66).

1- منطقة التجارة الحرة التفضيليةPreferential free trade: لتنشيط التبادل بين اي دولتين على مستوى التجارة تقوم احداهما هذه الدول بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، وتشمل خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن قد لا يتم الغائها بشكل كلي، حيث ان الدول الاعضاء لها الحق في صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي دول الاعضاء. ان اهم ما يتم ملاحظته هو انها تنصب على التفضيل السلعي للتجارة الاقليمية بين الدول ولا تمتد الى التفضيل النقدي للتجارة الاقليمية بين هذه الدول (عمر مصطفى محمد 2014، ص 20) وابرز مثال عن هذا النظام هو منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي، حيث اتفقت عام 1948 على الغاء نظام الحصص، وما كان يسمى بمنطقة الكومنولث الذي بموجبه اتفقت مجموعة من الدول ان تمنح بعضها

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

البعض امتيازات جمركية متبادلة(محمد توفيق عبد المجيد ، 2013 ، ص 115)

2- منطقة التجارة الحرة :Free Trade Area: تعتبر المرحلة الثانية في عملية التكامل الاقتصادي، وفي هذه الخطوة تتفق الدول الداخلة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة على الغاء كل العوائق المفروضة على التجارة بين تلك الدول (محمد صالح القريشي. ص 206) الهدف منها هو زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، ويتم على هذا الاساس تحديد فترة زمنية لتنفيذ اهداف المنطقة وازالة العقبات التي تقف بوجه التجارة. تعاني هذه المرحلة من مشاكل، ومنها مشكلة اعادة التصدير، ولكي يتم تجاوز هكذا اشكالية توضع ترتيبات معينة تعرف (قواعد المنشأ) والهدف من هذه العملية التخلص من التسلل التجاري، وهي دخول الواردات من باقي العالم من خلال الدولة العضو في المنطقة ذات مستوى الجمارك الادنى، لكي تهرب من الدول ذات مستويات الجمارك الاعلى (كامل البكري 1983، ص 20) لكن من اهم مزايا هذه المنطقة هي حرية قيام اي دولة بعقد اتفاقيات جديدة من دون الحاجة الى موافقة بقية الدول الاعضاء في المنطقة (عمر مصطفى محمد، ص 22) من الامثلة على مناطق التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تعد اتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي الخطوة الاولى لها حيث يتعامل مع السلع العربية ضمن هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية (مصطفى العبدالله الكفري، 2014، ص 106) وكذلك منطقة التجارة الحرة في امريكا اللاتينية (لافتا)، حيث كانت ابرز برامجها هي تنسيق الانتاج الزراعي والصناعي بشكل يتفق مع مقتضيات تقسيم العمل حيث تستغني عن استيراد هذه السلع من اقطار العالم الخارجي، وكذلك استطاعت بلدان هذه المنطقة من رفع قيمة صادراتها البينية (غازي صالح الطائي، 1999، ص373)

3- **الاتحاد الجمركي CustomUnion:** يعد اكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، ويتفق معها فيما يخص الغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود غير الجمركية بين البلدان الاعضاء، لكن هناك فرق مهم بينهما وهو ان بلدان الاتحاد تفرض تعريفة موحدة بين دول التكتل ككل وبين بقية العالم. يرى فاينر انه اذا تم تكوين أتحاد جمركي قائم على تحويل التجارة ستكون التجارة بين الدول الاعضاء اقل كفاءة، اما اذا كان الاتحاد يشجع على خلق التجارة بين الدول الاعضاء فهذا يعني ان الاتحاد سيكون اكثر كفاءة. في الاتحاد الجمركي يتم تحرير المبادلات من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى بين البلدان الاعضاء و تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، و يتضمن (منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة لمواجه العالم الخارجي (محمد توفيق عبد المجيد، ص 116)

4- السوق المشتركة Common Market: يضاف الى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الاعضاء في هذه المرحلة تحرير حركة عناصر الانتاج (العمل وراس المال) بين الدول الاعضاء وعندها يتم وبحرية كاملة انتقال الاشخاص وراس المال والسلع ضمن سوق مشتركة. من الامثلة المعروفة على هذا النوع من التكتلات هي السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، (مجلس التعاون الخليجي)، و السوق العربية المشتركة. ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية : الاتحاد الجمركي + تحرير انتقال عناصر الانتاج (محسن الندوي، 2011، ص 94)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3 /1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

5- التكامل الاقتصادي التام:Economic Integration آخر مستويات التكامل الاقتصادي يتم فيها الاعتماد على عملة مشتركة وتناغم العديد من التشريعات، يتطلب هذا الاتحاد فضلا عن الشروط السابقة الاندماج التام للعوامل يمكن ان يضاف اليه توحيد نقدي حيث تتحقق الوحدة الاقتصادية عندما تستعمل الاقطار عملة واحدة. ابرز مثال هو الاتحاد الاوروبي كما حصل مع الاتحاد الاوروبي واعتماد عملة مشتركة هي اليورو، فان اتفاقية ماستريخت الموقعة بين اعضاء الاتحاد الاوروبي عام 1991 التي اقترحت استخدام عملة اوروبية موحدة اليورو، وتم بالفعل اكتمال مستلزمات العملة الموحدة في مطلع الالفية الثانية، كما يتمتع بسياسة دفاعية مشتركة وحقوق مواطنة مشتركة وسياسة مالية مشتركة. ويمكن تمثيل الاتحاد الاقتصادي بالمعادلة (السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول الاعضاء) (James Garber ، ص 31)

المبحث الثاني : فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

المطلب الاول: امكانيات تجارة السلع الوسيطة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية: شهد حجم التجارة في السلع الوسيطة ارتفاعا منذ العقد الاول من القرن الحالي، واصبحت هذه المنتجات الوسيطة الوجهة الرئيسية لاستيرادات بلدان شمال افريقيا خلال المدة (2010 – 2015)، وتتألف ما نسبته (60 %) من التجارة العالمية هي في السلع والخدمات الوسيطة التي تدمج خلال مراحل مختلفة. اشارت الدراسات الى ان دول حوض جنوب المتوسط التي تضم كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب و الاردن ولبنان قد شهدت ارتفاعا في نسبة مساهمة السلع الوسيطة في اجمالي حجم التجارة لتلك الدول مقارنة بباقي دول المنطقة، خلال العقد الاول من القرن العشرين اصبحت هذه الدول الوجهة الرئيسة لصادرات السلع الوسيطة المنتجة في جنوب شرق اسيا، كما سجلت الصادرات من السلع الوسيطة (25 %) من اجمالي حجم التجارة خلال عام 2018، باستثناء الجزائر (محمد اسماعيل ، 2019 .ص 22) في عام 2019، استنادا الى ما هو موضح في الشكل (1) هناك تنوع كبير فيما يخص حصص الصادرات والواردات من السلع الوسيطة داخل المنطقة، فقد كان الوزن النسبي الأكبر للصادرات الوسيطة من نصيب **لبنان** (59.2 %)، فقد ركزت على تطوير القطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعات التحويلية، **والاردن** (43.4 %) أسهمت في زيادة نسبة صادراتها من السلع الوسيطة الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية، بينما **البحرين** (22.5%) مقارنة باستيراداتها التي بلغت (4.5%) من اجمالي التجارة، **وجيبوتي** كذلك لها نصيب من تصدير السلع الوسيطة بنسبة صادرات (6.9%) مقارنة بالاستيرادات التي بلغت (5.5 %) ، كانت صادرات **مصر** من السلع الوسيطة بنسبة (13.3%) وهي نسبة اعلى من استيراداتها التي نسبتها (2.5%)، و عمان (14.6%) ويعود الامر الى الصادرات من المناطق الحرة المتطورة بالفضل عن مشاركتها بقطاع الصناعة التحويلية الذي جعل القطاع الصناعي يسهم بقيمة مضافة في الاقتصاد وهي اقل بكثير من استيراداتها التي بلغت نسبتها (40.2 %) على الرغم من حجم اصلاحاتها، اما **الامارات** (19.5%) مقارنة بالاستيراد البالغ (7.8%) فتعود زيادة نسبة الصادرات الى عمليات اعادة التصدير من موانئها بالفضل عن التنويع الذي اعتمدته ضمن خطة التنمية الشاملة، بينما تنخفض نسبة اسهام **الجزائر وليبيا** كمصدر للسلع الوسيطة الى داخل المنطقة بنسبة (0.4%) و (0.5%) على التوالي مقارنة بالاستيراد (2.6%) و (13.6%)، وجاء **العراق** بالمرتبة الثانية وبنسبة (32.7 %) بسبب اعتماده على استيراد السلع الوسيطة، والملاحظ ان كافة البلدان التي تعتمد تصدير النفط كان نصيبها الاكبر في الاستيراد كونها تصدر النفط الخام، على عكس البلدان التي تعتمد سياسة التنويع في صادراتها. ولا بد البداء كذلك بمعرفة نسبة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

صادرات الصناعية التحويلية من الصادرات الاجمالية ، وكما موضح في الجدول (1) .

الجدول (1) : يبين اهمية تجارة السلع الوسيطة الى اجمالي السلع و الخدمات لعام 2019

البلدان	نسبة صادرات السلع الوسيطة	نسبة الاستيرادات	اجمالي التجارة
الاردن	43.4	14.7	25.9
الجزائر	0.4	2.6	1.0
البحرين	22.5	4.5	15.0
جيبوتي	6.9	5.5	6.1
مصر	13.3	2.5	7.4
ايران	8.3	11.9	9.8
العراق	0.9	32.7	12.0
الكويت	1.4	6.5	2.2
لبنان	59.2	10.6	21.5
ليبيا	0.5	13.6	3.7
المغرب	2.3	1.2	1.8
عمان	14.6	40.2	23.9
قطر	3.9	22.1	7.5
السعودية	1.7	9.1	5.4
تونس	10.6	3.7	6.5
الامارات	19.5	7.8	13.4

Source: Geovannetti Giorgia and Enrico Marvasi (2019) ." Trade Network in the mena Region " , IAMed Mediterranean Yearbook " . Florence . p. 46.

سيتم تصنيف البلدان التي تشارك بسلاسل القيمة العالمية الى (4) انواع من المصدرين من السلع الوسيطة ذات التعقيد المنخفض الى الاكثر تعقيدا وكما يلي:

اولا : صادرات السلع الأولية: تقع معظم بلدان الشرق الاوسط ضمن هذه الفئة في اسهامها في سلاسل القيمة العالمية، وخاصة منتجو النفط، كما هو مبين في الشكل (3)، فان الحصة الاكبر من صادرات غالبية دول المنطقة هي منتجات نفطية، و السلع الاستخراجية الاخرى كالغاز الطبيعي الذي تبلغ مساهمته (15%)، وخامات الحديد (0.5 %) من الاجمالي.

الشكل (1) : الاهمية النسبية للصادرات النفطية من الاجمالي لعام 2019 (%)

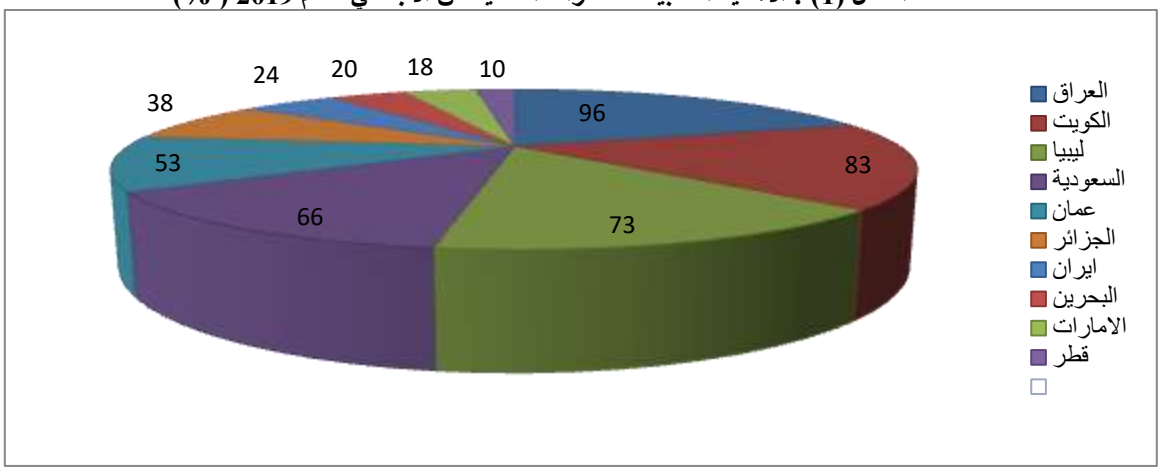

المصدر : من اعداد الباحثتين

تشكل الصادرات النفطية النسبة الاكبر من صادرات العراق اي ما نسبته (96%)، و الكويت وليبيا و السعودية على الرغم من اتباعها سياسة التنويع الا ان الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة الى حد ما، الا ان هناك دول نفطية استطاعت ان تقلل من اعتمادها صادرات النفط مثل السعودية و ايران وقطر

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

والبحرين و الامارات والتي تسعى الى تقليل اعتمادها على النفط من خلال اعتماد ستراتيجيات تنموية تهدف الى التنويع.

ثانيا : صادرات الصناعات التحويلية المحدودة: في المستوى الثاني تدخل بلدان المنطقة في المساهمة بسلاسل القيمة العالمية ببعض السلع كمنتج نهائي، ولكنها تعتمد خامات مستوردة ومن هذه الصناعات:

1- صناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمدة وتعتمد هذه الصناعات على المواد الاولية المتوفرة كالنفط الخام والغاز الطبيعي.

2- انتاج سلع نهائية او سلع مصف مصنعة تدخل في صناعات نهائية.

3- وتسهم بشكل اقل صناعة الغزل والنسيج والملابس.

شاركت ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هي لبنان والمغرب وتونس في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المحدودة منذ عام 2015، حيث بلغت السلع الاستهلاكية (38 %) من صادرات لبنان و(50%) من صادرات الاردن، من خلال قطاعات الاغذية والنسيج والسيارات، من الامثلة عليها هي المغرب وتونس ومصر والاردن عندما قامت بتوقيع اتفاقية اغادير، كما يبين الجدول (2)، حيث كانت الاردن اكثر تخصصا في تصدير السلع الوسيطة التابعة للصناعات التحويلية وكذلك لبنان و مصر وتونس والمغرب وايران، وقد اثبتت قطر والبحرين وعمان على وجود امكانيات لتصدير السلع الوسيطة التابعة للصناعات التحويلية المحدودة الى جانب صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي وهذا يعني ان اقتصادات هذه البلدان في طور التحول الى اقتصادات متنوعة.اما على اساس الامكانيات المستقبلية وفقا لما صدر عن صندوق النقد الدولي يمكن لبلدان ان تحقق اعلى معدلات في الناتج المحلي الاجمالي بحلول 2022، وتبلغ قيمة الامكانات غير المستغلة من الفلزات الحديدية (816) مليون دولاراً للسعودية والامارات وايران، وتتصدر الامارات النصيب الاكبر بواقع (269) مليون دولاراً، وانطلاقا من فرص لم تتحقق في كل من مصر والاردن والعراق والتي تلجا الى تلبية الجزء الاعظم منه من (تركيا وايران والصين والهند)، وتتوجه صادرات الامارات من الفلزات الحديدية الى كل من (السعودية وسلطنة عمان وايران والولايات المتحدة الامريكية). ولتحقيق تكامل تجاري يقتضي توجيه الصادرات الى سوق اقليمية من قبل السعودية والمغرب والامارات والاردن. من جانب اخر، يوفر قطاع الملابس والمجوهرات والفلزات النفيسة والمنتجات الفلزية والمواد الكيميائية ومستحضرات التجميلية والمنتجات الورقية مجال اضافي امام نمو الصادرات البينية عبر المنطقة بقيمة (2.3) مليار دولاراً في حالة ازالة العقبات امام تلك الصناعات (صندوق النقد العربي، 2020، ص 319)

الجدول (2) : تخصص بلدان المنطقة في المنتجات الوسيطة للصناعات التحويلية لعام 2019

التخصص في الصناعات التحويلية	الدول
الكيمياويات غير العضوية	الجزائر – المغرب – الاردن – مصر- قطر- تونس
الورق	الاردن - لبنان
الالمنيوم	لبنان – قطر – البحرين – الاردن- الامارات – مصر - عمان
الحديد الخام	البحرين – ايران
الجلود	المغرب – مصر – جيبوتي – تونس
الملح	تونس – المغرب- مصر
الزيوت والشحوم	تونس – لبنان - المغرب
الملابس الجاهزة	الاردن – تونس – ايران – مصر – المغرب
الاسمدة	الاردن – البحرين – المغرب – لبنان – قطر – الجزائر – السعودية – عمان – مصر – تونس
قطاع اللحوم	العراق - جيبوتي
القمح والرز والشعير	العراق – ايران

الجدول من اعداد الباحثتين

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

اما فيما يخص قطاع الزراعة والموارد الحيوانية، فان الفرص المهدرة وغير المستغلة في العراق فقد بلغت هذه الفرص في قطاع اللحوم (358) مليون دولاراً، و (334) مليون دولاراً لقطاع الزيوت والدهون النباتية، ويمكن ان تستغل هذه الفرصة لتلبية الطلب على هذه المنتجات داخل المنطقة، ويمكن استغلال قطاع اللحوم الابقار والتي تحتل فيها مراتب متقدمة، ويمكن ان تسعى جيبوتي الى استغلال هذه الصناعة لكي يتسنى لها ان تكون البلدان المصدرة الاقليمية (مركز التجارة الدولية، 2018، ص 12)كما يبينها الجدول (3). ان مشاركة البلدان في مراحل مختلفة يضمن لها تحقيق مساهمة هذه المرحلة في الناتج المحلي الاجمالي حيث ساهمت تجارة القيمة المضافة بنسبة (30%) في دول المنطقة و (18%) في بعض الدول المتقدمة (الامم المتحدة، 2017، ص 5)

الجدول (3) قيمة صادرات الصناعات التحويلية المحدودة والمتقدمة الى اجمالي الصادرات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2019

البلدان	قيمة الصادرات من الصناعات التحويلية المحدودة والمتقدمة الى اجمالي الصادرات(مليون دولار)	النسبة (%)
الامارات	79.119.2	22.9
السعودية	48.753.3	16.3
المغرب	20.468.1	70.4
مصر	14.281.6	51.7
تونس	12.598.1	81.1
قطر	9.598.1	11.1
عمان	7.368.1	15.8
الاردن	5.689.8	73.2
الكويت	5.582.0	7.8
البحرين	3.676.9	18.5
لبنان	2.416.7	63.1
الجزائر	1.027.0	4.3
ليبيا	340	1.6
العراق	268	0.3
جيبوتي	77	48.8
ايران (*)	--	43
المجموع	895.578.9	

المصدر :صندوق النقد العربي ،" الفصل الثامن التجارة الخارجية في الدول العربية " ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ، ص 319 – 324 .

ثالثا: صادرات الصناعات التحويلية المتقدمة والخدمات: اما السلع ضمن هذه المرتبة فيتوقف دور بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كمستهلك فقط، ومن هذه السلع (صناعات وسائل النقل والصناعات التي تختص بالتقنيات الحديثة للاتصالات والمعدات الحديثة، والمعدات الطبية والصناعات المتطورة تكنولوجيا). وعلى الرغم من مكامن الضعف لهذه الصناعات في المنطقة، فهناك فرص كثيرة ومتنامية للاستفادة من التوجهات الدولية الجديدة لسلاسل القيمة العالمية فقد قامت البلدان بالتركيز على ادراج سياسات تهدف الى تنمية القطاعات التي لها فرص الاندماج بسلاسل القيمة العالمية حيث هناك العديد من القطاعات منها قطاع النسيج والالبسة والموارد المنجميه واستخراج البترول وقطاع الطاقة المتجددة وقطاع الزيوت والحبوب والسكر وصناعات السيارات والطيران (محمد اسماعيل

(*) فيما يخص ايران فان الهيئة العامة للجمارك الايرانية لم تصرح بشكل مباشر عن قيمة الصادرات وانما اعطت النسبة فقط ، وذلك لعدم الافصاح عن صادراتها في ظل العقوبات المفروضة عليها

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

2019). وبالفعل فقد تم ابرام اتفاقيات اقليمية للتنمية الصناعية، حيث تركز هذه الاتفاقيات على تيسير التجارة والاستثمار، واقامة شركات مشتركة لتشجيع التجارة وترويج الاستثمار من خلال التمويل المشترك للهياكل الاساسية وبناء القدرات الانتاجية الميسرة لسلاسل القيمة العالمية، حيث تتطلب هذه الاتفاقيات شراكة في العمل سواء بين الحكومات الاقليمية، والقطاعين العام والخاص تضمنتها خططها التنموية (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013) كما يمكن للاندماج في سلاسل القيمة ان يقلل من مستوى الفقر لان هذه الشركات تتيح للدول فرص واعدة اهمها زيادة النمو وخلق فرص العمل، وتحسين المستوى التكنلوجي، ورفع مستويات الدخول (OECD, (2020) June, P 8) وضحت دراسة للبنك الدولي في عام2020 ان زيادة مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بنسبة(1%) سيساهم في رفع نصيب الفرد من الدخل بحوالي (0.1 %) في المتوسط، وهذا يعني انها بالنسبة لهذه البلدان تعد قناة لخفض الفقر (تقرير التنمية في العالم ، 2020، ص 4)وتساهم في تحقيق التنمية من خلال استقرار او زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق الممارسة والقدرة على التحديث (Keane, 2008, pp11 – 18) حيث يؤكد تقرير التنمية لعام 2020 للحفاظ على استقرار معدل النمو الاقتصادي، يجب الانتقال الى مراحل اكثر تعقيدا في سلاسل القيمة العالمية في الاجل الطويل (تقرير التنمية في العالم، 2020، ص 5).

مما سيعزز التعاون بين بلدان المنطقة وخاصة في مجال السلاسل الانتاجية وخاصة ان بلدان المنطقة تربطها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعمل على تنظيم التبادل التجاري بين هذه الدول. في عام 2019 استقطبت السعودية (23) مشروع من مشاريع الصناعات التحويلية، وبتكلفة استثمارية (7.7) مليار دولار، مما أسهم في توفير (8800) وظيفة خلال نفس السنة، اما في الامارات فقد بلغت صادرات دبي من الخدمات التجارية (33.65) مليون دولار، اي ما نسبته (30%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 (النشرة الاقتصادية، 2020، ص 5) وان هذه الصناعات تعتمد بصورة شديدة على المستلزمات المستوردة لإنتاج صادراتها، لقد شاركت كل من الاردن ولبنان في هذه الصناعات الا ان المساهمة كانت نسبتها ضعيفة جدا، حيث شاركت لبنان بقطاع الآلات والالكترونيات بنسبة (6.7 %) من صادراتها، والاردن كان نصيبها (10.9%) فقط. وتشكل (1.1%) من التجارة الاجمالية لأكثر دولتين تجارة في هذه المنطقة وهما السعودية والامارات اما ايران فقد بلغ قطاع صناعة الآلات (40%) من صادراتها ويعد العراق السوق الاول لهذه المنتجات. وكذلك كان هناك مكان للسعودية حيث قامت بجذب الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية فيها، حيث تم رصد خمس استثمارات في قطاع الكيمياويات بكلفة بلغت (5.15) مليار دولاراً، وفرت اكثر من (1402) وظيفة لكل مشروع ، وان البلدان ضمن هذه المجموعة تكون لها فرصة للارتباط بعلاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي حيث تكون هذه العلاقات حافز لهذه البلدان لإنتاج منتجات اكثر تعقيدا تدخل ضمن سلاسل القيمة العالمية، ومن البلدان التي توجهت للمشاركة فيها هي مصر والمغرب ولبنان وتونس في بعض الصناعات التحويلية ضمن هذه المرتبة (انظر الجدول 4).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3 /1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

الجدول (4) : تخصص بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الصناعات التحويلية المتقدمة لعام 2020

المنتجات	البلد المتخصص
الاجهزة الالكترونية	تونس
المنتجات الصيدلية	الاردن
بولي اثيلين وبولي بروبين	السعودية
المواد البلاستيكية	مصر – ايران - السعودية
قطاع الآلات	مصر- الامارات – تونس - ولبنان

المصدر : من اعداد الباحثتين

اما عن امكانياتها المستقبلية فقد وضعت العديد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا ضمن خطتها التنموية لتسهيل الاستثمار في هذه الصناعات سواء للمستثمر الوطني او المستثمر الاجنبي. حوافز وتسهيلات للقطاعات الصناعية والزراعية وخاصة ان السعودية توصف بانها اكبر بلد مصدر للبلاستيك في المنطقة وتشمل المنتجات التي تشمل البولي اثيلين والبولي بروبلين الموجهة نحو سوق مصر والامارات. وهذه الدول هي المغرب وتونس والعراق ومصر وجيبوتي وليبيا، حيث بلغ (29 %) من الامكانات غير المستغلة، وترجمة هذا النمو بفرص تجارية في سياق الصناعات التحويلية حيث يحظى قطاع البلاستيك والمطاط بأعلى معدلات التبادل التجاري بين دول المنطقة، كذلك تحوز الاخيرة على امكانات غير مستغلة تقدر بقيمة (436) مليون دولار عبر هذا القطاع لمجموعة متنوعة من المنتجات البلاستيكية الموجهة نحو بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا منها عمان ومصر والمغرب والسعودية والاردن والعراق والتي تتميز بانها اسواق سريعة النمو في المنطقة، وتشير التقديرات الى ان هذه الدول (مصر و الامارات و والسعودية) تحتوي على سلع تابعة لقطاع الصناعات التحويلية وخاصة في مجال التجارة البينية (كاتريونا برفيلد وهارالد فينغر 2018. ص25) حيث يبلغ قيمة الامكانات غير المستغلة (7.8) مليار دولاراً، بالنسبة لقطاع الآلات في مصر-(197) مليون دولاراً والامارات (290) مليار دولاراً، وتونس (164) مليون دولاراً، لبنان (103) مليون دولاراً، وبينما الغالبية العظمى من الامكانات التصديرية لقطاع البلاستيك والمطاط وتتواجد في دول السعودية (305) مليون دولاراً، والامارات (260) مليار دولاراً والتي تسيطر مجتمعة على ثلثي نمو الصادرات ضمن هذا القطاع، تتمتع السعودية بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع البولي اثيلين في سوق الامارات تتوجه غالبية صادراتها من هذا السلع (و خارج المنطقة الى سنغافورة والصين وبلجيكا والهند).

أما فيما يتعلق بالسياسات المحددة لإمكانيات المشاركة في الخدمات التجارية، فانه على الرغم من ان بعض البلدان قامت بتحرير تجارة السلع الا ان بلدان المنطقة كانت الاكثر تقييدا في تجارة الخدمات، ومن بين بلدان المنطقة يوجد في تونس والمغرب تقييد اقل في تجارة الخدمات، بينما في مصر والكويت والبحرين تعد السياسات الأكثر تقييدا في هذا المجال. اما على مستوى القطاعات، فالمغرب يفرض قيودا بدرجات عالية على الخدمات البحرية، وخدمات النقل بصورة عامة. اما مصر فهي تفرض قيودا على قطاع سكك الحديد فقط، اما بقية الخدمات فلا تواجه اي تقييد، و لبنان على الرغم من انها تطل على البحر الا انها تفرض قيود كبيرة على النقل البحري. وهذه القيود التي تفرضها هذه الدول تقيد قدرة الشركات على نقل السلع وخاصة السلع الوسيطة والسلع الزراعية القابلة للتلف بسرعة و تعطي فكرة بسيطة عن مدى تقييدها للتجارة في الخدمات التجارية، وهذه الاجراءات هي مقياس لمدى تقييد البلد

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3 /1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

النسبي بسبب التفاوت في طبيعة كل اجراء ومدى تأثيره على التجارة و ليست كل الاجراءات هي تعوق التجارة، فان كل الدول تقريبا تطبق ضوابط مرتفعة على اجراءات الصحة النباتية والحيوانية الا انها تتباين فيما يخص بقية المؤشرات، فمثلا، البحرين وتونس والاردن متقاربة تقريبا فيما يخص التفتيش قبل الشحن الا ان عدد الاجراءات تعد اكثر من عدد الاجراءات المطبقة في كل من عمان والكويت وقطر والمغرب. والضوابط الكمية المفروضة من قبل بلدان المنطقة، متقاربة فالكويت هي الاقل تقييدا في عدد الاجراءات بينما تزداد الاجراءات عند كل من الامارات والبحرين والاردن والجزائر. البحرين هي اكثر البلدان تقييدا في الاجراءات التي تخص الصادرات حيث تبلغ (105) اجراء مقارنة ببقية بلدان المنطقة التي تتراوح ما بين لبنان والسعودية المتقاربة، تليها وتونس والامارات (87 و 72) على التوالي، اما بقية بلدان المنطقة فقد بين (29 الاردن والجزائر(13). وهذه الاجراءات تعد الاقل مقارنة بدول المتقدمة (إندونيسيا و كولومبيا) واقل من اجراءات التي تتبعها الصين، وهناك اجراءات مثل اجراءات الحصص لا تتواجد لدى بلدان المنطقة تفرضها دول اخرى كالمكسيك وكولومبيا وامريكا اللاتينية.

الجدول (5) الاجراءات غير الجمركية المقيدة للخدمات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بين المدة 2000-2020 :

الاجراءات	الصحة النباتية والحيوانية	الحواجز الفنية	اجراءات متصلة بالصادرات	ضوابط كمية	التفتيش قبل الشحن
بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا	999	672	330	305	130

Source : Arezki ،Rabah Moreno – Dodson Blanca, and etc. 2020. "Trading Together: Revivin Middle East and North Africa Regional Integration in the Post – COVID Era " Washington October- 2020.

رابعا، صادرات الانشطة المبتكرة: ان البلدان ضمن هذه الفئة تكون انشطتها اقل اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية او الزراعية لأنها تعتمد السلع المستوردة، وهذه الانشطة تعتمد على مدى اعتماد المدخلات المتطورة وتصديرها، وخاصة تلك التي تستعمل التكنولوجيا في صناعاتها، وترتكز هذه الانشطة على مؤشر يطلق عليه مؤشر الابتكار العالمي الذي يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) يتم من خلاله قياس الاداء الابتكاري في (131) دولة، تم اختيار هذه البلدان على انها تمثل (94%) من سكان العالم ويمثل ناتجها المحلي الاجمالي ما نسبته (97.4 %) من الناتج المحلي العالمي، (المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، 2020 ، ص 3) ويعتمد المؤشر على فرعين رئيسيين

1- **مؤشر مدخلات الابتكار:** يعتمد على (5) ركائز اساسية:

أ- البيئة المؤسسية ويقصد بها البيئة السياسية بيئة الاعمال.

ب- راس المال البشري: يشمل كل من التعليم و الإنفاق على البحث والتطوير.

ت- البنية الاساسية: ويشمل كل من الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.

ث- وضع السوق: ويشمل كل من التجارة والتمويل والاستثمار.

ج- بيئة الاعمال: وتشمل المعرفة و الابتكار.

2- **مؤشر مخرجات الابتكار:** ويشتمل على نفس وزن المؤشرات التي يعتمدها مؤشر المدخلات في حساب المؤشر، الا انه يعتمد على ركيزتين مهمتين من خلالهما ينحدر 80 مؤشراً يغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية.

واستنادا الى بيانات التقرير الثالث عشر الصادر عن المنظمة في عام 2020، كلما ارتفعت قيمة المؤشر سجل البلد تراجعا في قيمة المؤشر. بعد النمو الذي تحقق في عام 2018 في العالم وكانت نسبته (5.2 %)،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

فقد عانت البلدان تراجع مرة اخرى بسبب تأثير الجائحة على جميع مفاصل الأنشطة، فعلى مستوى بلدان المنطقة فقد سجلت (7) بلدان تراجعا في عام 2020، عن عام 2019 وهذه البلدان هي (قطر و الكويت ومصر و عمان و المغرب و البحرين و الجزائر) وكان معدل التغير (5، 18 ، 4 ، 4 ،1 ، 1 ، 8) على عكس باقي بلدان المنطقة التي حققت ارتفاعا، الامارات وايران كانت في المركز الاول (34) و (43) عالميا، بسبب الابحاث التي تم تطويرها في المجالات الطبية، وفي المركز الثاني حلت تونس (65) عالميا، والسعودية احتلت المركز الثالث، بينما قطر احتلت المركز(70)، والمركز الخامس من نصيب المغرب (75) على مستوى العالم، ويتراوح ترتيب دول المنطقة في التصنيف (تونس والمغرب) تحتل مراتب متقدمة ضمن (70) مرتبة الاولى مقارنة بباقي دول شمال افريقيا، فتونس تتميز بحجم انفاق اعلى على التعليم، ومصر و الاردن تهتم بجانب البحث والتطوير، والامارات و تونس والمغرب و الجزائر وبعض بلدان الخليج حسنت قواعد البحث و الانفتاح على اعتماد التكنولوجيا و تدفق المعرفة الداخلية، فضلا عن الاستخدام النشط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و استخدام اقوى لأنظمة الملكية الفكرية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2021 ، ص 26) انظر الجدول(6 .

الجدول (6) ترتيب بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مؤشر الابتكار العالمي للمدة (2019 – 2020)

البلدان	2019	2020	التغير
الامارات	36	34	2
ايران	61	43	18
السعودية	68	66	3
قطر	65	70	(5)
المغرب	74	75	(1)
الكويت	60	78	(18)
البحرين	78	79	(1)
الاردن	86	81	5
عمان	80	84	(4)
لبنان	88	87	1
مصر	92	96	(4)
الجزائر	113	121	(8)
تونس	70	65	4

المصدر : المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مؤشر الابتكار العالمي (ويبو) للسنوات (2019 - 2020) ،ص 14 .

- **الاقواس تعني تراجع في تصنيف الدولة .**

اما بقية الدول كالعراق وجيبوتي و ليبيا فكانت خارج التصنيف للسنوات المذكورة اعلاه .

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات من خلال أطر الشراكة الاختيارية بين القطاعين العام والخاص
2. بعض بلدان المنطقة لديها قدرة على استغلال امكانياتها كونها تمتلك فائضا في ميزانها التجاري، الذي يساعدها على تحسين بنيتها التحتية وتشجيع قيام الصناعات المحلية او الانفاق على انشطة البحث والتطوير.
3. تحرير او تخفيف القيود على تجارة الخدمات التي تتبناها بعض البلدان و التي اظهرت ضعفها في التجارة الاقليمية والدولية بشكل واضح في ظل الجائحة.
4. تضمين ادماج سلاسل القيمة العالمية في خطط وسياسات التنمية عبر تنويع التجارة الاقليمية وبما يعزز جهود التكامل التجاري الاقليمي.
5. دعم التنويع في الأنشطة غير كثيفة الموارد، مثل الصناعات التحويلية المحدودة والمتقدمة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 2202/1
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

والخدمات والصناعات المبتكرة، فضلاً عن تقليل التأخير وتحسين الوصول إلى الأسواق.
6. العمل على تنويع المنتجات عن طريق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاعتماد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتحفيز صادرات المناطق الحرة.
7. معالجة التحديات في مجال الأطر القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر لهذه البلدان والتكلفة المستندية، فضلا عن الفساد. الا ان هناك بلدان سجلت استثمارات وافدة اليها اعلى من الاستثمار الخارج منها كما في مصر والجزائر وايران والاردن وتونس وجيبوتي ولبنان، وهناك بلدان سجلت الاستثمار الخارج منها اعلى من الاستثمار الوافد اليها كما في العراق وليبيا.
8. ينبغي أن تستثمر بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكل كبير في البنية التحتية واللوجستيات المتعلقة بالتجارة، فمن شأن البنية التحتية الاستثمارية الضخمة، والنقل، والبرامج اللوجستية بشكل رئيسي مساعدة بلدان المنطقة على تحسين تجارتها عبر كسر الحواجز المادية وتقليل تكاليف النقل والخدمات اللوجستية.

التوصيات

1. تضمين ادماج سلاسل القيمة العالمية في خطط وسياسات التنمية عبر تنويع التجارة الاقليمية وبما يعزز جهود التكامل التجاري الاقليمي.
2. تحرير او تخفيف القيود على تجارة الخدمات التي تتبناها بعض البلدان و التي اظهرت ضعفها في التجارة الاقليمية والدولية بشكل واضح في ظل الجائحة.
3. معالجة التحديات في مجال الأطر القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر لهذه البلدان والتكلفة المستندية، فضلا عن الفساد. الا ان هناك بلدان سجلت استثمارات وافدة اليها اعلى من الاستثمار الخارج منها كما في مصر والجزائر وايران والاردن وتونس وجيبوتي ولبنان، وهناك بلدان سجلت الاستثمار الخارج منها اعلى من الاستثمار الوافد اليها كما في العراق وليبيا.
4. بعض بلدان المنطقة لديها قدرة على استغلال امكانياتها كونها تمتلك فائضا في ميزانها التجاري، الذي يساعدها على تحسين بنيتها التحتية وتشجيع قيام الصناعات المحلية او الانفاق على انشطة البحث والتطوير.
5. ينبغي أن تستثمر بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكل كبير في البنية التحتية واللوجستيات المتعلقة بالتجارة، فمن شأن البنية التحتية الاستثمارية الضخمة، والنقل، والبرامج اللوجستية بشكل رئيسي مساعدة بلدان المنطقة على تحسين تجارتها عبر كسر الحواجز المادية وتقليل تكاليف النقل والخدمات اللوجستية.
6. العمل على تنويع المنتجات عن طريق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاعتماد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتحفيز صادرات المناطق الحرة .
7. دعم التنويع في الأنشطة غير كثيفة الموارد، مثل الصناعات التحويلية المحدودة والمتقدمة والخدمات والصناعات المبتكرة، فضلاً عن تقليل التأخير وتحسين الوصول إلى الأسواق.
8. إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات من خلال أطر الشراكة الاختيارية بين القطاعين العام والخاص

اولا : المصادر العربية

القران الكريم :

القران الكريم ، " سورة المائدة "، الآية 3.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

الكتب

1. ابراهيم احمد شلبي، " التنظيم الدولي : دراسة في النظرية والمنظمات الدولية "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ، ص 520 .
2. اكرام عبد الحميد، " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي والعولمة، والتكتلات الاقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، ط1، مصر ، 2002 ، ص 22.
3. حسين عمر، " التكامل الاقتصادي إنشودة العالم المعاصر "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 14.
4. سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الطبعة 2، الجزء 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 222
5. علي حسني خربوطلي،"العرب ورسالتهم الانسانية"، دار المعارف، القاهرة، 1960 ص 85 .
6. غازي صالح الطائي، "الاقتصاد الدولي"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999، ص373.
7. كامل البكري،" التكامل الاقتصادي" ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 1983، ص 20 .
8. محسن الندوي،"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"،ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 94
9. محمد توفيق عبد المجيد، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 115
10. محمد رياض، "الشرق الاوسط : دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي و السياسي"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
11. محمد صالح القريشي، فواز جار الله الدليمي، مصدر سابق، ص 206.
12. مصطفى العبدالله الكفري، "التكتلات والمنظمات الاقتصادية "، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 2014 ، ص 106.
13. موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات"، تعريب محمد ابراهيم و علي مسعود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص176 عمر مصطفى محمد،"التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية : دراسة تجارب مختارة" ، ط 1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 20 .

البحوث والدراسات

1. اسامة عبد التواب " ماذا يمكن ان تكون منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مستقبل اللوجستيات العالمية " ندوة الكترونية بعنوان مستقبل اللوجستيات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في يوليو 2020
2. كاتريونا برفيلد وهارالد فينغر واخرون " الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الاوسط وشمال افريقيا "، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، لسنة 2018.
3. محمد اسماعيل، "موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية"، صندوق النقد العربي، العدد السابع، اكتوبر، 2019.ص 22. محمد اسماعيل،" موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية"، صندوق النقد العربي، العدد السابع، اكتوبر، 2019
4. مصطفى بخوش، " مفهوم الجيو اقتصادية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

العدد 3، الجزائر، 2012، عبد علي كاظم المعموري، وسن حسام عبد المنعم، " الصراع الروسي الامريكي، اوراسيا مقابل الاطلسي"، مجلة شؤون اوسطية، بلا عدد، 2018.
5. هناء عبد الغفار السامرائي، "تأثيرات اتفاقات الاستثمار المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية"، بحوث ومناقشات ندوة بغداد بعنوان العولمة واثرها في الاقتصاد العربي، الجزء الرابع، بيت الحكمة، بغداد، 2004 ص 120 .

التقارير

1. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، "دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، 2017، ص 5.
2. سفيان قعلول، "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار"، صندوق النقد العربي، العدد 36، 2017 .
3. صندوق النقد العربي ،" الفصل الثامن التجارة الخارجية في الدول العربية "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ، ص 319.
4. مركز التجارة الدولية، " إحصاءات صادرة عن طاقم العمل بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات"، مركز التجارة الدولية، 2018 .
5. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، "مؤشر الابتكار العالمي 2020 من سيمول الابتكار ؟ " of Cornell SC Johnson Collage Business, ، 2020 ، ص الاونكتاد ، "سلاسل القيمة العالمية : الاستثمار والتجارة من اجل التنمية" ، تقرير الاستثمار العالمي ، 2013.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021" الكويت،2021، ص 26 .
7. النشرة الاقتصادية، "التجارة الدولية في الخدمات: المزايا التصديرية لدبي في الخدمات التجارية في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)"، حكومة دبي، الاصدار 3، 2020

الدوريات

1. النشرة الاقتصادية، التجارة الدولية في الخدمات:،" المزايا التصديرية لدبي في الخدمات التجارية ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19 "، الاصدار الثالث، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة، يونيو 2020 .
2. الامم المتحدة (الإسكوا و الاونكتاد) ، " اثار جائحة كوفيد 19 على المنطقة العربية (النقل) "، اكتوبر 2020 .
3. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، عرض عام "سلاسل القيمة العالمية : الاستثمار و التجارة من اجل التنمية " ، الامم المتحدة ،تقرير الاستثمار العالمي ، 2013.

الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. مروان سالم علي، " مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق أنموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، 2010.

المصادر الاجنبية

Book

Bella Balsa (1969).“The Theory of Economic Integration"، (London:George Allen

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/12/15 تاريخ قبول النشر/3/ 1/ 2202
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.12

And Unwin Ltd,) .

Research and Staudies

1. Bown, Chad, Daniel Lederman, Samuel Pienknagura, and Raymond Robertson. Better Neighbors (2016)."Towards a Renewal of Economic Integration in Latin America",Washington.
2. Cui Fengru, Liu Guitang (2019) .“ Global Value Chains and Production Network (Case Studies of Siemens and Huawei “,China .
3. Keane, J (2008), A new Approach to Global Value Chains Analysis ", Overseas Development Institute , London , August .

Report

4. OECD (2020)"COVID -19 and Global Value Chains: policy Options to Build more Resilient Production Network", June, P 8.
5. OECD.(2018),"Trend in Trade and Investment Policies in the MENA Region", November27
6. International Peace Institute (IPI) (2013),"Regionalism and Regionalization in the Middle East : Options and Challenges",March.